

الدكتور جباري حسن زين الدين

التطبيق السابع الخاص بمقياس القانون الدستوري المخصص للسنة الأولى حقوق جدع مشترك المتعلق بالفوج
الثاني و التاسع الدفعة الأولى :

مشروع البحث الثاني : النظام الرئاسي :

مقدمة :

يحافظ النظام الرئاسي على الريادية في الخارطة الجيو دستورية، فنلاحظ أنه النموذج الأكثر شيوعا في
الدساتير المقارنة، ذلك أنه كان في أغلب الحالات نتيجة لسقوط أنظمة ملكية فقام على أنقاضها، بل و إن
الغاية من قيامه التخفيف من سلبيات النظام الملكي و طرح بدائل جديدة لتجسيد قيم و مبادئ الديمقراطية.

إشكالية البحث :

هل يعتبر النظام الرئاسي فعلا النموذج الأمثل لتحقيق مبادئ الديمقراطية، أم أنه نظام فاشل يكرس الفكر
الانفرادي في التسيير ؟

المبحث الأول : تعريف النظام الرئاسي و أهم مميزاته :

لعل ظهور العديد من الأنظمة الرئاسية قد ظهر ليضع حدا للتجاوزات التي ارتكبتها النظام الملكي و
استفراد الملك بتسيير شؤون الحكم، فما المقصود بالنظام الرئاسي، و ما هي أهم مميزاته ؟

المطلب الأول : تعريف النظام الرئاسي :

لغة كلمة رئيس من الفعل ترأس، و جمعه رؤساء، فالرئيس لغة هو سيد القوم، فالشيء الرئيسي أي
الأساسي، فكل شيء يقوم استنادا إليه.

أما فقها فهو النظام الذي يقوم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، فتمارس كل سلطة
الاختصاصات المسندة إليها بالاستقلال عن السلطات الأخرى، و إن تكن الكفة الراجحة في ميزان السلطة تميل

غالباً إلى جانب السلطة التنفيذية، و تنحصر السلطة التنفيذية في هذا النظام برئيس الدولة الذي هو في الوقت ذاته رئيس الحكومة.¹

و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم نموذج لهذا النظام، بل و هي من أوجده، ثم انتقل إلى دول أخرى خصوصاً في أمريكا اللاتينية، كون أنه سائر مرحلة جديدة من تاريخ العالم السياسي، تلك التي تمثلت في سقوط ممالك بناء على ثورات، كما حدث في مصر، أو نتيجة استقلال بعض الدول و تأسيس دول جديدة مستقلة، و تبني النظام الرئاسي باعتباره الحل الأنسب لها آنذاك.

المطلب الثاني : مميزات النظام الرئاسي :

يرى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن النظام الرئاسي يتميز بميزتين اثنتين و هما :

أولاً : فردية السلطة التنفيذية :

إن رئيس الجمهورية في هذا النظام هو رئيس الحكومة، و لهذا فلا وجود لمجلس وزراء متضامن، فرئيس الجمهورية هو الذي يدير، دون سواه، شؤون الحكم و أمور السلطة التنفيذية، و هو الذي يختار وزراءه و يحاسبهم و يعفيهم من مناصبهم، و الوزراء ليسوا سوى معاونين أو سكرتيرين، له أن يشاورهم متى شاء دون أن يكون ملزماً بأرائهم.

ثانياً : توازن السلطات و استقلالها و شدة الفصل بينها :

فالسلطة التشريعية مستقلة عن التنفيذية في حقل التشريع، بما في ذلك التشريع المالي، و ليس للسلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين أو الاشتراك في مناقشتها، و ليس للوزراء حق الجمع بين الوزارة و النيابة، بل ليس من حقهم حضور جلسات البرلمان إلا كزائرين، و السلطة التنفيذية مستقلة كذلك عن السلطة التشريعية.

فالرئيس ينتخب من طرف الشعب مباشرة و يختار معاونيه، و ليس من حق السلطة التشريعية توجيه الأسئلة أو الاستجوابات إلى الوزراء أو إلى أحد الوزراء، أو طرح الثقة من الوزارة أو من أحد الوزراء، لأن الوزراء ليسوا مسؤولين أمام البرلمان بل أمام الرئيس فقط.²

¹ محمد المجذوب : الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ط 05، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2018، ص 112.

² المرجع نفسه، ص 112.

غير أن الفصل بين السلطات ليس مطلقاً، وإنما توجد له بعض الاستثناءات : فلرئيس الجمهورية في الولايات المتحدة حق الاعتراض على مشاريع القوانين التي وافق عليها البرلمان، ولكنه اعتراض توقيفي فقط، إذ أن البرلمان يستطيع إقرار ذلك القانون و جعله نافذا مباشرة دون اشتراط موافقة رئيس الجمهورية إذا حاز على أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان.

و في مقابل هذه السلطة المقررة لرئيس الجمهورية تجاه السلطة التشريعية يقرر الدستور الأمريكي بعض الامتيازات لمجلس الشيوخ يمارسها تجاه السلطة التنفيذية، فلا بد من موافقة مجلس الشيوخ على تعيين بعض كبار الموظفين، من بينهم السفراء و قضاة المحكمة العليا الاتحادية، و غيرهم من الموظفين الذين لم ينص الدستور على طريقة أخرى لتعيينهم، كما أن الدستور يلزم رئيس الجمهورية بمراعاة رأي مجلس الشيوخ في السياسة الخارجية، و يجعل موافقته ضرورية لنفاذ المعاهدات الدولية.³

المبحث الثاني : تطبيقات النظام الرئاسي و تقييمه :

لا يمكن الحكم على أي نظام إلا بعد الإطلاع على تطبيقاته من الناحية العملية، و لعل أبرز تطبيقات النظام الرئاسي بالولايات المتحدة الأمريكية، و بعد ذلك نقوم بتقييم هذا النظام، كل ذلك وفق التفصيل الآتي :

المطلب الأول : تطبيقات النظام الرئاسي :

لقد منح الدستور الأمريكي لرئيس الجمهورية حق الاعتراض التوقيفي على التشريعات الذي يطلق عليه حق الفيتو، و إعطاء الحق في إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين، مما خلق تدخلا واضحا من جانب السلطة التنفيذية في أعمال الكونجرس التشريعية، كما أعطى الدستور للرئيس الحق في توجيه رسالة إلى البرلمان لتوجيه نظرة للعناية بموضوع هام معين، فاستخدم الرؤساء هذه الرسالة كوسيلة للتأثير على الكونجرس و عمله على الموافقة على مشروعات قوانين معينة.

³ محمد عبد العال السناري : القانون الدستوري نظرية الدولة (الحكومة) دراسة مقارنة، جهاز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، حلوان، دون ذكر سنة النشر، ص 609.

و خرج الدستور على مبدأ استقلال السلطة التشريعية أيضا في أمرين هامين هما : جعل نائب رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس الشيوخ من ناحية، و إعطاء رئيس الجمهورية حق دعوة البرلمان للانعقاد غير العادي عندما تستدعي ذلك ظروف استثنائية من ناحية أخرى.⁴

إن رئيس الدولة في النظام الرئاسي هو رئيس الحكومة و هو يملك ممارسة شؤون السلطة التنفيذية على نحو حقيقي و فعلي، لذا يحتل الرئيس مكانة رفيعة و مركزا مرموقا بين سلطات الدولة.

و هذه القوة يستمدّها الرئيس من وسيلة اختياره، فهو باعتباره رئيسا للجمهورية يتم انتخابه عن طريق الشعب، و هو بذلك يصبح في كفة تعادل كفة البرلمان الذي يستمد مكانته أيضا عن طريق الانتخاب.⁵

ف رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر شخصيته محل اهتمام، و القرارات التي يتخذها الرئيس أو التصريحات التي يدلي بها تكون دائما محط اهتمام سواء من طرف شعبه أو من طرف وسائل الإعلام، كون أن هذه التصريحات ينتج عنها قرارات مصيرية سواء بالنسبة للشأن الداخلي أو تلك المتعلقة بالشؤون الخارجية، ف شخصية الرئيس دائما تكون محورية و مفصلية في الولايات المتحدة الأمريكية و حتى في الدول الأخرى التي تبنت دساتيرها النظام الرئاسي.

المطلب الثاني : تقييم النظام الرئاسي :

يعتقد معظم الباحثون أن نجاح النظام الرئاسي بشكله الراهن في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى تفاعل عدة أسباب، أهمها وجود أحزاب منظمة، و رأي عام متماسك و متعاون، و جمهور يتمتع بقسط من الوعي و الثقافة، و قوانين تتجاوب مع تطلعات الشعب.

و حاولت دول عديدة في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية تقليد الولايات المتحدة و الأخذ بالنظام الرئاسي فلم توفق، بل إن النتائج كانت أحيانا عكسية تمخضت عنها قيام أنظمة ديكتاتورية و اندلاع ثورات و انقلابات، و لعل السبب يكمن في أن نجاح النظام الرئاسي يتوقف على مدى الوعي القومي و السياسي لدى

⁴ مولود ديدان : مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية، دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص 226.

⁵ إبراهيم عبد العزيز شيحا و محمد رفعت عبد الوهاب : النظم السياسية و القانون الدستوري، أبو العزم للطباعة، الإسكندرية، 2005، ص 307.

المواطنين و مدى تجاوبهم مع النظام، فهذا النظام يمنح للرئيس سلطة قوية يمكن أن تؤدي - إذا لم يدرك الشعب المعنى الحقيقي لمبدأ الفصل بين السلطات - إلى الديكتاتورية الفردية، أو إلى انتشار الفوضى و الانقلابات.⁶

أثبتت الحياة العملية أن هناك نماذج حكم يجوز استيرادها و تنجح إلى حد كبير، لأن معطيات تلك البيئة كانت مشجعة لهذه الأنماط، و تبين الحياة العملية أيضا أن نموذج النظام الرئاسي يمكن أن يؤدي إلى الاستفراد بالحكم، بدليل أن الشعب هو من اختاره، فيعطي الرئيس لنفسه صلاحيات واسعة في هذا النوع من الأنظمة، كالمبالغة في إصدار التشريعات الفرعية، الأمر الذي يقوي من مركزه على حساب شعبه من جهة و على حساب السلطات الأخرى من جهة ثانية.

فالنظام الرئاسي بدوره لم يسلم من الانتقادات الموجهة إليه، بل و لم تسلم حتى الولايات المتحدة في تطبيقها لهذا النموذج من الأنظمة.

الخلاصة :

صحيح أن النظام الرئاسي هو من بين الأنظمة الأكثر شيوعا و الأكثر حداثة، غير أن ذلك ليس معناه أن الأحسن، فتحسيد قيم الديمقراطية لم يعد مرتبطا بنوع النظام المعتمد، بل بمدى التناغم بين مؤسسة رئاسة الدولة، بغض النظر عن نوعها قصر ملكيا كانت أو قصرا رئاسيا و بين الشعب، و يظهر ذلك من خلال النصوص الدستورية المحددة في الوثيقة و مدى إمكانية تجسيدها في الواقع، و لهذا يكون للإرادة السياسية دور هام في ذلك، فالنظام السياسي لا يمكن أن يكون حلا سليما لتسيير شؤون البلاد في غياب الوعي السياسي و القومي.

⁶ محمد المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 114.